

//

//

وزارة التجارة والصناعات التقليدية

ملتقى حول " المبادلات الالكترونية في خدمة تاهيل القطاع التجاري "

09 جويلية 2009



.1

- على اثر المنهج التحرري الذي تم اعتماده في القطاع التجاري منذ سنة 1991 تم تسجيل ارتفاع في عدد المباشرين للنشاط التجاري:
 - سنة 1987: تجارة التفصيل 75 الف وتجارة الجملة 1300.
 - سنة 2007: تجارة التفصيل 190 الف وتجارة الجملة 18 الف.

- استقرار نمو الإحداثيات في كل من تجارة التفصيل التي تبلغ سنويا حوالي 7 % وفي تجارة الجملة التي تبلغ سنويا حوالي 10 % وبنسبة تاثير في كل منهما بـ 7 %، وذلك بالتوازي مع تواصل تركيز المساحات التجارية الكبرى.

■ تبلغ مساهمة القطاع التجاري في الناتج الداخلي نسبة تقدر بحوالي 9%.

■ تطورات هامة على مستوى مسالك التوزيع العصرية (المساحات الكبرى) تحقق رقم معاملات يبلغ حوالي 15% من رقم المعاملات المسجل في قطاع التجارة وحوالي 2% من الناتج الداخلي الخام وتبلغ نسبة نموها السنوي حوالي 5% ويبلغ حجم التشغيل بها حوالي 7000 ونسبة تأطير بحوالي 19% (سنة 2006).

.2



4

(

)

14

(

- 1

)

2004

- 2

- 3

- 4

- 5

)

(

❖ التجارة العصرية:

مواصلة التفتح على هذا النمط بالنظر لمزاياه في تثمين الانتاج الوطني وتحفيز المنافسة والضغط على تكاليف التوزيع ومستوى الأسعار من خلال:

✓ نمو مهيكّل على أساس مخطط توجيهي تتمثل أهدافه في:

* ترشيد انتصاب هذه المساحات وضمان التوازن بينها وبين باقي مكونات النسيج التجاري.

* توضيح الرؤية أمام المستثمرين.

* شمولية التعصير لمختلف جهات البلاد.

✓ مزيد دعم الاستثمار الخاص والمنافسة في هذا القطاع بالعمل على تعدد العلامات لضمان المنافسة بالسوق .

❖ تطوير التجارة الصغرى:

- ✓ تشجيع بروز شبكات محلات تجارية وحرف صغرى عاملة تحت نفس العلامة وايجاد الاطار القانوني لذلك.
- ✓ تشجيع بروز مركزيات وتجمعات الشراء.
- ✓ دعم التكوين في بعض الأنشطة التجارية التي تتطلب ذلك.
- ✓ تعصير مستوى التجهيزات (التبريد / الإعلامية ...) وطرق تهيئة المحلات التجارية من خلال المجهود الذاتي وتدخلات بنك التضامن (حصول إتفاق مع بنك التضامن لتمويل تأهيل كافة القطاعات التجارية / سقف القروض يمكن أن يبلغ 25 ألف دينار لتجار التفصيل و60 ألف دينار لتجار الجملة / دراسة الملفات تتم على مستوى الإدارات الجهوية للتجارة لتقريب الخدمات من التجار).
- ✓ تنمية القدرات الذاتية لصغار التجار (برنامج تحسين الهوامش / تحرير الأسعار في القطاعات التنافسية).

❖ مزيد تنظيم قطاع الخدمات والمهن الصغرى

(11) ✓

)

/

.(

:

.

.

✓ تأهيل البنية الأساسية والتجهيزات بمسالك التوزيع.

✓ تـمـيـن جـودـة المـنتـوجـات: عـمـلـيـات تـصـنـيـف بـمـشـارـكـة
الأطراف المعنية.

✓ تـطـوـير أسـالـيـب التـسـيـير و التـصـرـف بـالـأسـواق.

✓ تـكـوـيـن الأـطـراف المـتـدخـلة فـي القـطـاع.

✓ تـشـرـيـك المـهـنة فـي مـسـار التـأهـيل.

إن تحديث قطاع التجارة يفترض الأخذ بالتكنولوجيا والتحكم في تقنيات الاتصال والمعلومات وقد أصبح الاستثمار في الاقتصاد الرقمي ضرورة استراتيجية لاكتساب الميزة التنافسية لذلك تم اقرار الخطة الوطنية لدفع المعاملات التجارية الإلكترونية تتمثل خاصة في المحاور التالية:







مع الشكر